



مركز بروكنجز الدوحة  
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة  
يناير 2015

# العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار

سلطان بركات وعمر شعبان

# العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار\*

سلطان بركات وعمر شعبان

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

\*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

# BROOKINGS

## ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

[www.brookings.edu](http://www.brookings.edu)

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

# العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار

سلطان بركات وعمر شعبان<sup>1</sup>

## الوقت لإعادة الإعمار

في الوقت الذي لا يشهد فيه العام الجديد إلا القليل من التقدم في ما يتعلق بمعالجة الظروف الإنسانية في غزة، تبدد بشكلٍ كبير الاهتمام الدولي الذي ركّز ذات مرة على إعادة إعمار غزة كفرصة للتقدم. فبعد الصراع بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، طالبت السلطة الفلسطينية بتقديم مساعدة دولية طارئة لقطاع غزة، تلك الأرض التي تضم نحو 1.8 مليون نسمة والتي تواجه ظروفاً إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة جداً حتى قبل العملية التي شنتها إسرائيل مؤخراً على غزة والتي أطلقت عليها اسم "عملية الجرف الصامد".

على غرار الفترات التي تبعت الحروب السابقة التي شهدتها قطاع غزة، عُقد مؤتمر دولي للمانحين، ولكن هذه المرة برعاية مشتركة من النرويج ومصر. وجرى عقد المؤتمر في العاصمة المصرية القاهرة في 12 أكتوبر 2014 وذلك بهدف جمع مبلغ كبير يصل إلى 5.4 مليارات دولار من المساعدات لإعادة إعمار القطاع. إلا أن الغرض من هذا المؤتمر لم يكن فقط جمع المبلغ المحدد من المساعدات الضرورية لإعادة إعمار ما طاله الدمار في القطاع، إنما أيضاً الموافقة على الآليات التي سيتم بموجبها توزيع هذه المساعدات واستخدامها. إلا أنه ومنذ انعقاد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة، لم يتم إزالة إلا القليل من مخلفات الدمار، بينما لم تكن أعمال البناء قد بدأت فعلياً. حتى في أواخر شهر ديسمبر، أشار مسؤولون من وزارة الإسكان الفلسطينية أنهم بالكاد حصلوا على 2 بالمئة من الـ 5.4 مليار دولار التي طلبوا الحصول عليها في هذا المؤتمر<sup>2</sup>.

في السنوات السبعة الماضية، شهد قطاع غزة عملية دمار طويلة الأمد أدت إلى توقف أعمال إعادة الإعمار، الأمر الذي جعل التكلفة البشرية مرتفعة جداً، بالإضافة إلى إهدار مبالغ طائلة من الموارد الوطنية وتلك التي قدمها مانحون دوليون على حد سواء. تُعزى هذه العملية الدورية جزئياً إلى غياب الإرادة السياسية الدولية لتغيير الاستراتيجية

الشاملة المعتمدة بشأن غزة وتبني استراتيجية أخرى تناسب حقيقة الوضع السياسي على أرض الواقع. ومن شأن هكذا استراتيجية أن تسعى إلى تمكين سلطة في غزة على إدارة دفعة عملية إعادة الإعمار والتنمية والمحافظة عليها بشفافية بينما تضع المصلحة العامة فوق أي مصالح سياسية ومادية أخرى.

ثمة حاجة ملحة إلى تحليل محاولات إعادة إعمار غزة السابقة بطريقة موضوعية وإلى التفكير في الأخطاء التي ارتكبت من أجل أن تكون الجهود هذه المرة أكثر فعالية من خلال التخفيف من معاناة المدنيين، مكافحة التطرف، وأيضاً المساهمة بإرساء هدنة دائمة بين حركة حماس وإسرائيل.

استناداً إلى خبرة المؤلّفين الواسعة في قضايا إعادة الإعمار ما بعد الحرب في قطاع غزة ومناطق أخرى على حد سواء، ترمي هذه الورقة إلى تقديم النصح للقيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي حول كيفية التعامل مع قضية إعادة بناء قطاع غزة الشاقة وفي الوقت نفسه تجنب الأخطاء التي حصلت في الماضي. تبدأ الورقة بإلقاء الضوء على بعض أهم الحقائق السياقية ذات الصلة قبل البحث في التحديات الراهنة التي تواجهها عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة واقترح نهج بديل وتعاوني متعدد الأطراف.

## الحرب الثالثة على غزة خلال خمس سنوات

حتى قبل الحرب الأخيرة، كانت هناك أزمة يعاني منها سكان القطاع وذلك بفعل القيود القاسية التي فرضتها إسرائيل على أجوائه وحدوده البرية والبحرية. فقد منع الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة على مدى سبع سنوات الغزيين من الوصول إلى 35 بالمئة من أراضيهم الزراعية و85 بالمئة من المناطق المسموح بالصيد البحري فيها بينما انخفضت صادرات القطاع بنحو 97 بالمئة. ونتيجة لذلك، أصبح عدد كبير من السلع غير متوفر في الأسواق، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي المستمر والنقص الحاد في المياه، ناهيك كذلك عن انتشار البطالة وسوء التغذية بين

<sup>1</sup> سلطان بركات هو زميل أول ومدير الأبحاث في مركز بروكنجز الدوحة. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة وحدة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد الحرب في جامعة يورك في المملكة المتحدة. عمر شعبان هو اقتصادي مستقل ومدير بال تينك للدراسات الاستراتيجية ومقيم في غزة. تعتمد هذه الورقة على أبحاث لمؤلفين تناولوا جهود إعادة الإعمار في غزة ومنهم سلطان بركات، ستيفن زيك وجيني هانت، "إعادة إعمار غزة: ملاحظات للمساهمين الفلسطينيين والدوليين"، وحدة إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب، جامعة يورك، يناير 2009، وعمر شعبان وبهاء الداوودي، "إعادة إعمار غزة: دروس مستفادة من الماضي وتحديات المستقبل"، بال تينك للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2014.

<sup>2</sup> جودي رودورين، "Aid for Gazans Arrives, but Remains Untouched"، ذا نيويورك تايمز، 25 أكتوبر 2014، [http://www.nytimes.com/2014/10/26/world/to-rebuild-gazans-wait-for-aid-already-arrived.html?\\_r=0](http://www.nytimes.com/2014/10/26/world/to-rebuild-gazans-wait-for-aid-already-arrived.html?_r=0)

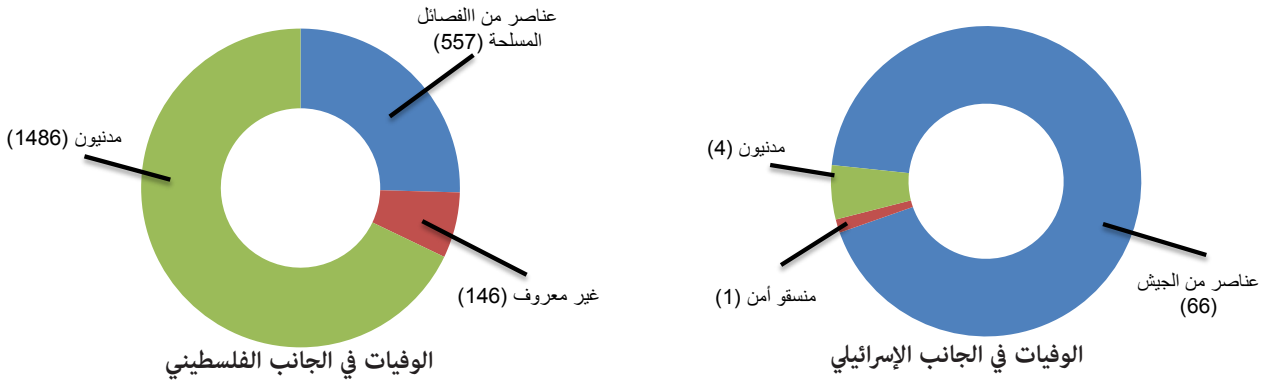
سكان القطاع. ومن الجدير بالذكر أن موظفي الحكومة في قطاع غزة لم يحصلوا على رواتبهم منذ أكتوبر 2013، فيما تفاقمت عزلة القطاع على الصعيدين السياسي والاقتصادي بفعل تضيق الخناق على الحدود الفاصلة بين غزة ومصر من قبل السلطات المصرية بعد الإطاحة بمحمد مرسي في يوليو 2013.

وبعد عدة جولات وساطة في القاهرة، توصل الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وقد تمّت عملية الوساطة من خلال جهود مشتركة بين مصر والنرويج.<sup>5</sup> ترأست السلطة الفلسطينية الوفد الفلسطيني، بمشاركة كبيرة من ممثلين عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي.<sup>6</sup> وبموجب شروط وقف إطلاق النار، وافق الإسرائيليون والفلسطينيون على إنهاء العمليات العسكرية كافةً. ووضّع الاتفاق فعلياً موضع التنفيذ في 26 أغسطس 2014.

استناداً إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد نرح أكثر من 485 ألف شخص بسبب الدمار الذي لحق بمنزلهم، وتشرد ما يزيد عن 110 ألف شخص منهم. وبعد أكثر من 3 أشهر من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فقد تعرّض أكثر من 50 ألف منزل للدمار أو لضررٍ بالغ نتيجة الصراع الذي استمر على مدى سبعة أسابيع. بالإضافة إلى ذلك، تضررت وبشكلٍ كبير 450 شركة، ومسجد، ومدرسة، وعيادة صحية، وغيرها من المنشآت المدنية وكذلك البنية التحتية العامة، بما في ذلك شبكات الاتصال وأنابيب المياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء. ونتيجةً لذلك، تمّ تأجيل بداية العام الدراسي لهذا العام حتى منتصف شهر سبتمبر بدلاً من التاريخ الأساسي في 24 أغسطس.<sup>7</sup>

بعد شهر من التوترات المحتمدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أثر خطف وقتل عددٍ من المراهقين من كلا الجانبين، شنّ الجيش الإسرائيلي حملة عسكرية أطلق عليها اسم "عملية الجرف الصامد" ضدّ قطاع غزة في الساعات الأولى من يوم 8 يوليو 2014.<sup>3</sup> استهدفت هذه العملية بشكلٍ خاص حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهما أهم الحركات المسلحة في القطاع بشكلٍ خاص، بينما تركت أضراراً كبيرة على السكان والبنية التحتية في القطاع بشكلٍ عام. استمرت هذه الحرب، والتي تعتبر ثالث أكبر مواجهة بين إسرائيل وقطاع غزة منذ العام 2009، لمدة خمسين يوماً وأدت إلى مقتل أكثر من 2300 فلسطيني معظمهم من المدنيين و73 إسرائيلي، 67 منهم أفراداً عسكريين. أما في غزة، أصيب أكثر من 11 ألف شخص، علماً أن 80 بالمائة منهم يعانون إصابات بالغة ستؤدى إلى إعاقات دائمة.<sup>4</sup>

## الرسم البياني 1: مجموع الوفيات حسب الفئة



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2014، التقرير الشهري: يونيو - أغسطس 2014، النشرة الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 3 أكتوبر 2014.

<sup>3</sup> في 12 يونيو، اختطف ثلاث مراهقين - نفتالي فرنكل وإيال ييفراتش وجلعاد شاعر - وقتلوا على الفور تقريباً. وُجِدَت جثثهم في 30 يونيو وأنهم أعضاء من خلية تابعة لحركة حماس في الخليل. وفي 2 يوليو، أي بعد يوم من جنازتهم، اختطف المراهق الفلسطيني محمد أبو خضير وضرب وحرق حياً في رد انتقامي واضح. اعترف ثلاثة إسرائيليون يهود بالجرمة. ليزي ديردان وبن لينفيلد، "Mohammed Abu Khdeir murder: Three Israeli Jews admit kidnapping-teenager and burning him to death"، ذا إندبندنت، 14 يوليو 2014، <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/mohammed-abu-khdeir-murder-three-israeli-jews-admit-kidnapping-teenager-and-burning-him-to-death-9605371.html>.

<sup>4</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تقرير حول الوضع الطارئ في قطاع غزة"، 3 أغسطس 2014، [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_sitrep\\_04\\_08\\_2014.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_08_2014.pdf).

<sup>5</sup> حاولت النزوح تأدية دور الوسيط في مرحلة مبكرة جداً من الصراع. الممثلون الرئيسيون كانوا: المسؤول في حركة فتح ورئيس الوفد عزام الأحمد، موسى أبو مرزوق عن حركة حماس، و خالد البطش عن حركة الجهاد الإسلامي.

<sup>7</sup> المرجع نفسه: "الغزيون النازحون بسبب الاعتداء الإسرائيلي ينتظرون حلولاً"، وكالة معاً الإخبارية، 27 أغسطس 2014، <http://www.maannnews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=730093>.

## السلطة بحكم القانون مقابل السلطة بحكم الواقع

تتجلى المعضلة الأخطر التي تواجه جهود إعادة إعمار غزة في الشرعية والمساءلة. في حين أن السلطة الفلسطينية تُعتبر السلطة الشرعية الوحيدة بنظر المجتمع الدولي، بما في ذلك مصر وإسرائيل، كانت حركة حماس تسيطر فعلياً على القطاع منذ العام 2007. عقب الصراع الأخير، كشف استطلاع عام نشره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في سبتمبر أن 61 بالمئة من الفلسطينيين سيصوتون لرئيس حكومة حركة حماس إسماعيل هنية وليس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مسجلين بذلك زيادة مطلقة بنسبة 41 بالمئة بالمقارنة عما كانت عليه النسب قبل الصراع.<sup>8</sup> في غضون ذلك، تسيطر إسرائيل فعلياً على طرق الوصول لقطاع غزة والموارد بشكل كبير، علماً أن إسرائيل تبقى بعين المجتمع الدولي السلطة المحتلّة لقطاع غزة. من بين الأمور التي تخشاها إسرائيل هو أن تستعمل حركة حماس جهود إعادة الإعمار كذريعة لإعادة التسلح وإعادة بناء دفاعاتها على الأرض.

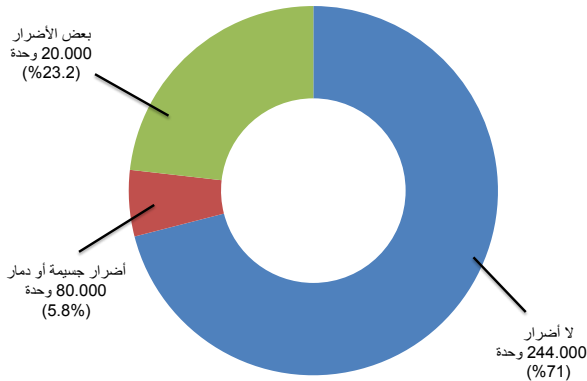
كما في المؤتمرات السابقة، يشارك معظم المانحين الدوليين مخاوف إسرائيل الأمنية، فهم يخافون أن تقع أي مساعدة دولية قد يحظى بها قطاع غزة بين أيدي حركة حماس. ولكن في الوقت عينه، كان هؤلاء المانحون بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية يخشون أيضاً أن تحاول إسرائيل فصل غزة بشكل دائم عن الضفة الغربية، بالتالي، فهم حريصون على ضمان أن تستمر إسرائيل بالسماح للوصول إلى غزة عبر أراضيها. لقد قامت مصر، التي يمكن أن تقدّم أهم طرق العبور الأكثر فعالية إلى القطاع، بتدمير نحو 95 بالمئة من الأنفاق المؤدية إلى غزة وبدأت بهدم المنازل الواقعة على طول حدود غزة البالغ طولها 13 كلم، مهجرة بذلك نحو 10 آلاف مصري بهدف إنشاء منطقة عازلة بين سيناء وغزة، كجزء من عملياتها الرامية إلى القضاء على المسلحين في شبه جزيرة سيناء.

عقدت هذه المخاوف مجتمعة (لا سيما بعد عملية الرصاص المصبوب أو معركة الفرقان كما تطلق عليها حركات المقاومة الفلسطينية 2008-2009) عملية صرف المساعدات، وأعاقت جهود إعادة الإعمار، وقيدت التقدم بتقلب رغبة إسرائيل السياسية. إن عزوف المجتمع الدولي عن التعامل مع حركة حماس (بشكل مباشر أو غير مباشر)، بالإضافة إلى افتقار السلطة الفلسطينية إلى الصلاحية في قطاع غزة ورغبتها باستخدام إعادة الإعمار للسيطرة مجدداً على

الأرض، جعل إدارة إعادة الإعمار لصالح المدنيين أمراً صعباً جداً. نتيجة لذلك، ازداد الدمار مع كل هجوم إسرائيلي. فعلى سبيل المثال، عشية الحرب الأخيرة، كان أكثر من 1000 منزل بانتظار إعادة بنائه جراء الحملة التي شنتها إسرائيل في العامين 2008 - 2009. بالإضافة إلى ذلك، كانت عملية إعادة إعمار مطار غزة وغير ذلك من مشاريع البنى التحتية معلقة منذ أن دمرتها الغارات الجوية الإسرائيلية في العام 2002.

يقدم مؤتمر أكتوبر للمانحين فرصة سانحة أكثر من سابقاته لأنه شمل، وللمرة الأولى، على حكومة فلسطينية توافقية. فقد اتفق مسؤولو السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في غزة على تشكيل حكومة مشتركة في يونيو 2014 وذلك بعد إعلان الشاطئ في أبريل 2014. رغم أن "حكومة الوحدة" لم تنل استحسان إسرائيل، إلا أنه يتعين على الفلسطينيين والمجتمع الدولي الاستفادة من الفرصة لضمان تنفيذ جهود إعادة الإعمار بشكل ينهي دوامة العنف والدمار بشكل نهائي.

الرسم البياني 2: تقديرات أضرار الوحدات السكنية



المصدر: النسب المئوية على أساس تقدير المساكن قبل الحرب، شلتر كلوستر بالستين. تحديثات استجابة غزة، شلتر كلوستر بالستين، 11 أكتوبر 2014، <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Shelter%20Cluster%20update%2011Oct2014.pdf>.

قبل مؤتمر المانحين، أظهرت حكومة الوحدة استعدادها للتعاون واتخاذ الخطوات الضرورية لتخطي هذا الكم الهائل من التحديات التي تواجه غزة. توصل الطرفان إلى اتفاق في 25 سبتمبر يسمح لحكومة الوحدة الجديدة بالعمل والسيطرة على الأمن في القطاع، ودخل فوراً حيز التنفيذ.<sup>9</sup> ولكن للأسف، بعد ذلك، اعتبرت خطة إعادة الإعمار بشكل أساسي آلية لدعم وجود حركة فتح في القطاع على حساب حركة حماس، بدلاً من حل التوترات المتصاعدة

<sup>8</sup> آدم تايلور، "Poll: Hamas Popularity Surges after War with Israel"، واشنطن بوست، 2 سبتمبر 2014، <http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/09/02/poll-hamas-popularity-surges-after-war-with-israel/>.

<sup>9</sup> جاك خوري، "Hamas, Fatah Agree Palestinian Authority to Take Control of Gaza"، هآرتس، 25 سبتمبر 2014، <http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.617732>

بين الفريقين. استهدفت عمليات تفجير منسقة منازل قادة حركة فتح في غزة في 7 نوفمبر، بينما اتهم رئيس السلطة الفلسطينية لاحقاً حركة حماس بعقد مفاوضات سرية مع إسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية. على ضوء هذه التطورات، يتعين على المجتمع الدولي العمل لتقوية قدرة حكومة الوحدة من خلال برهنة قدرتها على تسهيل أعمال إعادة البناء وبالتالي الفوز بالشرعية بنظر سكان قطاع غزة.

### ضمانات الأمن مقابل مستلزمات إعادة الإعمار

في 16 سبتمبر، توصلت الأمم المتحدة وإسرائيل (مدفوعة بنظرة أكثر واقعية من قبل بعض القيادات في الجيش الإسرائيلي) والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق حول إدارة إعادة الإعمار وتسهيله. وبينما كانت الأمم المتحدة تتأرجح بين الحاجة إلى محاولة التخفيف من معاناة الفلسطينيين وتقديم ضمانات أمنية كافية لإسرائيل في ما يتعلق بعملية إعادة الإعمار، اقترحت طريقة تنفيذ على أن تؤدي دور الطرف الثالث. كشف المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيرى بعض التفاصيل عن الاتفاق إلا أنه أفاد بأن هذا الاتفاق "سيسمح بالعمل على المستوى المطلوب في قطاع غزة، على أن يتم إشراك القطاع الخاص في غزة وأن تُعطى السلطة الفلسطينية دوراً قيادياً في جهود إعادة الإعمار" مع قيام الأمم المتحدة بمراقبة استخدام المواد.<sup>10</sup>

ووفقاً لدبلوماسيين أوروبيين ومسؤولين إسرائيليين، ترمي الخطة إلى توزيع ما يتراوح بين 250 و500 مراقب دولي في قطاع غزة لمراقبة مناطق إعادة الإعمار الأساسية، كالأحياء السكنية أو المباني العامة الكبيرة.<sup>11</sup> وسيتم توزيع هؤلاء المراقبين عند "مواقع تخزين مواد البناء كالإسمنت والخرسانة والمواد الثنائية الاستخدام كالأنابيب المعدنية أو القضبان الحديدية"، وكذلك عند مواقع "ركن الجرافات وغير ذلك من المعدات الميكانيكية الثقيلة".<sup>12</sup> وتقضي مهمة المراقبين الدوليين بضمان أن مواد البناء والمعدات الميكانيكية الثقيلة، يتم استخدامها لأعمال إعادة بناء غزة فقط وليس من قبل حركة حماس لحفر الأنفاق وبناء الملاجئ تحت الأرض. ودعا اتفاق الأمم المتحدة أيضاً إلى زيادة الجهود للتخفيف من الحصار المفروض على

غزة وللسماع بوصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري (الطاقة، المياه، والخيم لحالات الطوارئ). علاوة على ذلك، ينص الاتفاق على زيادة عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى القطاع لتأمين وتسهيل وصول مواد البناء على نطاق واسع إلى داخل القطاع. فيما أكدت الأمم المتحدة كذلك على أهمية تمكين حكومة الوحدة من خلال الإصلاح الإداري والمدني، وعبرت عن استعدادها لتأمين أي مساعدة تقنية ضرورية.<sup>13</sup> وأفاد مسؤولون فلسطينيون كبار أيضاً أن الجهتين اتفقتا، خلال المحادثات الأخيرة في القاهرة، أنه سيتم توزيع أفراد شرطة حكومة الوحدة على طول المعابر الحدودية، وسيحل هؤلاء الضباط مكان طاقم الجهاز الأمني التابع لحركة حماس الذي استلم المعابر في غزة، بينما يقومون بمهامهم المحددة في الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الأمريكية التي رافقت انسحاب إسرائيل من القطاع.

وبعبارة أخرى، وبناءً على الخطة المقترحة، انتهى الأمر بالأمم المتحدة مشرفاً على ضبط جهود إعادة الإعمار، ووضعت في موقف لا تحسد عليه وأظهرتها وكأنها ترغب بمنح الشرعية للحصار الإسرائيلي بينما تتسبب على الأرجح بتصارع المصالح نظراً إلى أن منشآت الأمم المتحدة تستلزم جزءاً مهماً من عملية إعادة الإعمار.

وتمّ التدقيق بشكل أكبر بآلية الأمم المتحدة نتيجة فشلها في بدء عملية إعادة الإعمار، لا سيما الآن مع حلول فصل الشتاء الذي زاد من حدة حالة الطوارئ في قطاع غزة. بينما كانت نية آلية الأمم المتحدة إدارة عملية إعادة الإعمار في غزة بدقة وفعالية وتوفير الأمن لإسرائيل، لا تزال الآلية تفشل في مواجهة العقبات التي يفرضها الحصار الإسرائيلي على عملية إعادة الإعمار ومعالجتها. لنفرض 250-500 مراقب دولي قد تم استخدامهم، فإن الكلفة العالية لتأمين حمايتهم ستستنفد الموارد المخصصة للفلسطينيين ممن هم بحاجة. وفي حال تمّ تنفيذها، ستهدد آلية المراقبة الأمنية هذه أيضاً بتأخير عملية إعادة البناء، الأمر الذي سيرفع بالتالي من فرص تطور أسواق سوداء ونموها، لا سيما وأن خطط إعادة الإعمار الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الإسكان الشديدة في غزة التي سبقت موجة إعادة الإعمار الأخيرة.

<sup>10</sup> شبكة نظام المعلومات الإقليمية في الشرق الأوسط، "Briefing: What's in the UN's New Gaza Agreement?"، أخبار وتحليل الوضع الإنساني وفقاً لشبكة نظام المعلومات الإقليمية، 3 أكتوبر 2014، <http://www.irinnews.org/report/100632/briefing-what-s-in-the-un-s-new-gaza-2014> agreement

<sup>11</sup> باراك رافيد، "UN Wants International Monitors to Oversee Reconstruction Work in Gaza"، هآرتس، 22 سبتمبر 2014، <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.617082>.

<sup>12</sup> المرجع نفسه.

<sup>13</sup> شبكة نظام المعلومات الإقليمية في الشرق الأوسط، "UN's New Gaza Agreement".

علاوةً على ذلك، ونظراً للظروف الأمنية غير المستقرة، واختلاف الأجندات بين الحركات الفلسطينية (بعضها يختلف مع السلطة الفلسطينية وحركة حماس على حدٍ سواء)، والديناميكيات الإقليمية، بما في ذلك الحملة الدولية المناهضة للدولة الإسلامية (داعش)، يُعتبر وضع عددٍ كبير من المراقبين الدوليين في غزة استراتيجية عالية المخاطر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ظهور "مفسدين" على مختلف الأصعدة وفضلاً عن مسبوقة لإيقاف العملية. قد يكون اختطاف مراقب أممي واحد كافياً لوقف أعمال إعادة الإعمار لأسابيع وأشهر، فتستمر معاناة الآلاف من سكان القطاع ممن لا مأوى لهم. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر ربط الخطة برغبة إسرائيل بالسماح بتدفق مواد البناء إلى القطاع أمراً خطأً يفتقر إلى بُعدٍ في النظر، ولا يقلل من مخاوف المجتمع الدولي من احتمال إقدام إسرائيل على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وعليه، فإن الضغط على إسرائيل من دون البحث عن مخرج أخرى يزيد من سيطرة إسرائيل على الأرض ويضع عملية إعادة الإعمار مجدداً تحت رحمة السياسات المحلية الإسرائيلية.

في 14 أكتوبر، زار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قطاع غزة للمرة الأولى بعد الحرب للوقوف على حجم الدمار الذي لحق القطاع. وبالتزامن مع زيارته، دخلت أول كمية من مواد البناء (640 طناً من الإسمنت) إلى قطاع غزة عبر المعبر الحدودي الإسرائيلي. وفي محاولة لاختبار آلية الأمم المتحدة، بقيت مواد البناء في مستودعات الأمم المتحدة لمدة أسبوعين قبل أن يتم توزيعها على العائلات المتضررة. أما الكمية الثانية من مواد البناء فقد دخلت إلى قطاع غزة في خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2014؛ لتصل بذلك كمية مواد البناء التي دخلت إلى القطاع إلى 1200 طناً.<sup>14</sup> فيما تأخر توزيع المواد بسبب التنسيق الكثيف المطلوب بين مختلف الأطراف، مما أدى إلى شعور بالإحباط الكبير بين أوساط المجتمع الغزي. ودفع هذا الوضع بأولئك الذين كانوا ينتظرون بدء عملية إعادة الإعمار بالعمل خارج إطار النظام الذي تمّ الإقرار به، فقام عدد من العائلات الغزية ببيع مواد البناء التي حصلت عليها من الأمم المتحدة لترميم منازلهم في السوق السوداء بسبب حاجتهم للسيولة النقدية.

من الواضح أن الخطة الراهنة تقودها الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية بهدف تحريك عملية إعادة الإعمار. إلا أنه لا بدّ أن تستفيد خطة إعادة الإعمار المستقبلية من

التفكير ببعض مستلزمات إعادة الإعمار في غزة ومن بعض الدروس المستقاة من محاولات إعادة الإعمار السابقة:

**استبعاد غزة من عملية التخطيط:** من أهم أوجه القصور التي اتسم بها مؤتمر مارس 2009 نذكر عدم وجود تمثيل لقطاع غزة فيه. فرغم وجود أكثر من 70 دولة و16 منظمة إقليمية ودولية، فقد غابت المنظمات الغزية. فعلى سبيل المثال، تم تقديم الخطة باللغة الإنكليزية فقط (إذ أن الترجمة العربية لم تتوفر إلا بعد مرور عدة أشهر) مما بيّن الأهمية القليلة التي أعطتها السلطة الفلسطينية والأسرة الدولية وقتها لمنظمات المجتمع المدني أو المؤسسات المحلية الأخرى.

كذلك، تمّ إقصاء أصحاب المصلحة المحليين خلال تقييم الأضرار في العامين 2009 و2014. ليس هذا فحسب، فقد استعجلت السلطة الفلسطينية تقارير التقييم، التي نفذت بالتعاون مع الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بهدف تقديمها قبل انعقاد مؤتمر المانحين. وبهذا، لم تتم عملية تشاور حقيقية مع المجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين في غزة، بما في ذلك حركة حماس. هذا الاستبعاد يُعتبر الأكثر تدميراً حين يتعلق الأمر بتقبل الناس لنتيجة الحدث وبقدرتهم على محاسبة الآخرين طوال فترة إعادة الإعمار. إن الخطوة الأولى للشمولية هي الدخول بمشاورات مباشرة وحقيقية مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح المقيمين في غزة.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الصعيد السياسي، في حين تُعتبر حركة حماس منظمة إرهابية من قبل البعض في المجتمع الدولي، يعارض عدد كبير من الفلسطينيين هذا الوصف. ومؤخراً، شطبت ثاني أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي حركة حماس من لائحة المنظمات الإرهابية، رغم أن قسم السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي ينوي محاربة هذا القرار.<sup>15</sup> في حال أن حركة حماس تعتبر قادرة على المشاركة في محادثات مباشرة أو شبه مباشرة مع إسرائيل بشأن وقف إطلاق النار، فلا بدّ إن أعضاء المجتمع الدولي قادرين إلى حد ما بمشاركة حركة حماس لتأمين المساعدة بهدف وضع حد لمعاناة المدنيين في غزة.

**الافتقار إلى الشفافية:** في مارس 2009، عقد المانحون الدوليون بعد انتهاء الحرب مؤتمراً كبيراً تحت رعاية المصريين والنرويجيين في شرم الشيخ، شارك فيه نحو 90 دولة ومنظمة غير حكومية. وطالب المجتمعون بنحو 4.5

<sup>14</sup> بيتر بومونت، "Gaza Reconstruction Plan' risks Putting UN in Charge of Israeli Blockade"، ذا غارديان، 3 أكتوبر 2014. <http://www.theguardian.com/world/2014/oct/03/gaza-reconstruction-plan-un-israel-blockade>

<sup>15</sup> فيليب بليكنسوب، "EU court says Hamas should be removed from terror list"، رويترز، 17 ديسمبر 2014. <http://www.reuters.com/article/2014/12/17/us-eu-hamas-courts-idUSKBN0JV0S020141217>



كبير في انعدام المساءلة والتنسيق. فقد اختار اللاعبون الإقليميون تأمين المساعدات مباشرة لطرفهم الفلسطيني المفضل بدلاً من استعمال آلية شفافة يمكن للمجتمع الغزي محاسبتها.

**الحصار الإسرائيلي المستمر:** ثمة أسباب كثيرة وراء عدم تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر المانحين في شرم الشيخ في العام 2009 تنفيذاً كاملاً. ومن ضمن أهم الأسباب نذكر سببين: عدم رغبة المجتمع الدولي بالاعتراف بتأثير الحصار الإسرائيلي على عملية إعادة الإعمار وعدم قدرته على إقناع مصر، لا سيما بعد مرسى، باتخاذ موقفٍ أقل شدة.

تطرح السياسات الإسرائيلية تجاه غزة تحديات خطيرة أمام نجاح عملية إعادة إعمار القطاع. أولاً، يحد رفض إسرائيل الاعتراف بحكومة الوحدة وزراء هذه الحكومة من التنقل بحرية بين رام الله وغزة. حالياً، تعتبر حكومة الوحدة القائمة في رام الله مجرد حبرٍ على ورق. فضلاً عن حظر وصول المسؤولين إلى القطاع والذي يهدد الفرصة السانحة أمام الممثلين لبسط الأمن، وتحقيق الحوكمة الفعلية، وإدارة مشاريع الإعمار. ثانياً، رغم ادعاء إسرائيل بتخفيف الحصار عن غزة، إلا أنها أخفقت بتنفيذ ذلك بأي شكل ملموس يمكن أن يسمح ببذل جهود لإعادة الإعمار بشكل حقيقي. لوضح حد لهذه الحالة، لا يكفي فتح المعابر من حين إلى آخر أو السماح ببيع كميات صغيرة من محاصيل غزة الزراعية في الضفة الغربية،<sup>19</sup> بل يجب فتح المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة للسماح بدخول مواد البناء لإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة وتسهيل مرور السكان والسلع والصادرات. إن إنهاء الحصار المفروض على غزة سيخلق في نهاية المطاف القدرة على تطوير الاقتصاد وسيساعد المدنيين على التخلص من الفقر المستشري الذي سببه الحصار.<sup>20</sup> ومن الجدير ذكره أنه في العام 2013، 20 بالمئة من مواد البناء التي دخلت إلى غزة دخلت عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، و30 بالمئة عبر معبر رفح الحدودي الذي يصل غزة بمصر والـ 50 بالمئة المتبقية عبر الأنفاق بين غزة ومصر.<sup>21</sup> وقد دُمّر الجيشان الإسرائيلي والمصري معظم تلك

مليار دولار أمريكي من ضمنها 1.3 مليار دولار لغزة (في ما خصص المبلغ المتبقي لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ولدعم السلطة الفلسطينية).<sup>16</sup> فيما تعهدت الولايات المتحدة وحدها في ذلك الحين بتقديم حوالي 900 مليون دولار، يُخصص 300 مليون دولار منها لغزة، في حين يذهب المبلغ المتبقي لدعم الإصلاحات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والعجز في الميزانية. ولكن، في النهاية، لم يكشف المنظمون إلا القليل عن تعهدات المانحين الفرديين أو عن جداول الدفع، مما جعل من الصعب تتبّع المبالغ التي كانت مخصصة بالفعل للرئيس عباس. يفتح الافتقار إلى الشفافية الباب أمام شكوك واتهامات لا أساس لها، الأمر الذي يُضعف أكثر فأكثر الثقة بين الفصائل الفلسطينية ويوسع رقعة الانقسامات.

**المشروطة السياسية:** بغض النظر عن المبالغ الموعود بها، فقد ربط العديد من المانحين شروطاً كثيرة بكيفية توظيف هذه الأموال. فعلى سبيل المثال، أشارت هيلاري كلينتون التي كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية الأمريكية حين انعقاد مؤتمر 2009، أن المبلغ الذي ستقدمه الولايات المتحدة والبالغ 900 مليون دولار كان مشروطاً بشكلٍ كبير و"سيتم سحبه إن لم تعترف حكومة الائتلاف الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس بحق إسرائيل بالوجود".<sup>17</sup> يبدو ذلك مطلباً يستحيل تلبية، إذ لم تظهر حركة حماس رغبةً في التخلي عن المبدأ الأساسي الذي يشكل مهمتها الأيديولوجية. وينص شرط آخر من الشروط التي وضعتها الدول الخليجية على عدم منح الفلسطينيين أي أموال ما لم يعقدوا مصالحة تامة-وهي مرحلة لم يصلوا إليها حتى يومنا هذا.

**أجندات إقليمية متضاربة:** أحدثت الحرب على غزة انقسامات بين الدول الإقليمية، مع وقوف حلفاء لحركة حماس كقطر وتركيا ضد معارضي الحركة وذلك لتبعيتها الأيديولوجية للإخوان المسلمين كالمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة.<sup>18</sup> وقد ظهر هذا الاستقطاب بأشكاله كافة منذ العام 2007 وساهم بشكلٍ

<sup>16</sup> رودورين، "Aid for Gazans Arrives, but Remains Untouched".

<sup>17</sup> سو بليمينغ وألستير شارب، "Donors Pledge \$4.48 Billion to Rebuild Gaza"، رويترز، 2 مارس 2009، <http://www.reuters.com/arti-> cle/2009/03/03/us-palestinians-gaza-idUSL28486320090303

<sup>18</sup> غريغوري غوس، "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War"، ورقة تحليلية رقم 11، مركز بروكنجز الدوحة، يوليو 2014، <http://www.brookings.edu/research/papers/2014/07/22-beyond-sectarianism-cold-war-gause>

<sup>19</sup> نضال المغربي، "Israel allows transit of Gaza produce to West Bank"، رويترز، 6 نوفمبر 2014، <http://www.reuters.com/arti-> cle/2014/11/06/us-mideast-palestinians-cucumbers-idUSKBN0IQ1NM20141106

<sup>20</sup> علي أبو نعمه، "Palestinians in Gaza Are Still Waiting for the Siege to End"، The Electronic Intifada، 10 سبتمبر 2014، <http://elec-> tronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/palestinians-gaza-are-still-waiting-siege-end.

<sup>21</sup> عمر شعبان ومعين محمد رجب ونبيل أبو معلى، "Gaza Reconstruction Projects: Advances and Shortcomings"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، أغسطس 2013.

الأنفاق. ولّد الحصار على غزة حافزاً اقتصادياً لبناء هذه الأنفاق التي تغذي السوق المربحة بالمواد المهربة والتجارة غير الشرعية. بينما استعمل المقاتلون هذه الأنفاق لجلب الأسلحة، إلا أنها كانت أساسية لتأمين المساعدات الإنسانية والمواد الأولية اللازمة لإعادة ترميم المنازل والبنية التحتية التي طالتها الدمار. لذلك، إن التخفيف من حدة الحصار بشكل كبير قد يؤدي إلى اختفاء الحافز الاقتصادي الذي شجع على حفر الأنفاق ويشكل فرصة حقيقية لازدهار إعادة البناء.

مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المبررة للحصار الإسرائيلي، من الضروري أن تراجع مصر موقفها من حصار غزة وأن تعترف أن حكومة الوحدة الأخيرة هي فرصة للتغيير من دون التأثير على الأجندة الإسرائيلية الرامية إلى فصل القطاع عن بقية الأراضي الفلسطينية. في واقع الحال، سيسمح تخفيف الحصار لمصر بالتعاون مع السلطة الفلسطينية لتطوير حدودها المشتركة وتأمينها كجزء من استراتيجيتها الأوسع الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، فالإعمار لا بد أن تؤدي إلى خلق فرصاً اقتصادية جديدة تستفيد منها المجتمعات المصرية المجاورة لغزة. كما سيمنح مصر رأسمالاً سياسياً أوسع بين الشعوب العربية كقائد إقليمي بئاء.

### الخطوات التالية: إعادة الإعمار كأداة لإرساء الاستقرار والوحدة الوطنية

من الواضح أنه في حال اعتمد المانحون والسلطة الفلسطينية النهج عينه الذي اعتمده بعد الحربين الأخيرتين، فإن هناك ثمة خطر كبير أن تستمر معاناة غزة لسنوات، وأن يصبح احتمال حدوث جولات مواجهة أخرى بين غزة وإسرائيل أمراً حتمياً. ومن أجل تجنب حرب رابعة ولضمان استثمارات المانحين، من الضروري اعتماد نظرة شمولية ونهج شامل ومتكامل حيث يمكن لعملية إعادة الإعمار المقترحة أن تكون بمثابة قوة دافعة للازدهار الدائم وبالتالي للاستقرار، إن لم يكن للسلام الدائم.

وبعد أربعة أشهر، كانت "آلية" إعادة الاعمار التي وضعها روبرت سيرري قد فشلت في إظهار النتائج على أرض الواقع، واعتبرت على نطاق واسع كوسيلة لتعزيز سيطرة إسرائيل على القطاع أكثر منها كتسريع لعملية إعادة الاعمار.<sup>22</sup> لذلك، يتعين على السلطة الفلسطينية والمانحين الإقليميين والدوليين إرساء عملية تشاور مكثفة ودورية مع المؤسسات الغزية، بما في ذلك قيادة حركة حماس، والمنظمات غير الحكومية،

والجمعيات التجارية، والجامعات حتى يتم البحث عن بدائل لإعادة الإعمار من خلال شراكة حقيقية. ولا بد أن يتم التركيز على توظيف شركات ومؤسسات محلية من أجل التأكد من أن عملية إعادة الإعمار هي عملية ذات جذور وطنية، بدلاً من أن تكون عملية مدفوعة بقوة دولية، وكذلك ضمان حصول المجتمع الفلسطيني على مجموع المكاسب الناتجة عن التمويل المنتظر. علاوةً على ذلك، ينبغي دعم وجود السلطة الفلسطينية الفعلية في قطاع غزة تحت رعاية ترتيبات "الإجماع الوطني" للحكومة المشتركة.

يتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لإنهاء الحصار بهدف إتاحة المجال أمام حرية مرور كميات معقولة من المواد الأولية الضرورية لمعالجة الدمار الكبير في غزة. يمكن تقديم الضمانات في ما يتعلق بالمراقبة المستقلة عند المعابر الحدودية، ولكن ليس عند مواقع البناء داخل القطاع لأسباب سبق أن أوردنا شرحها. في الوقت عينه، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع مصر على فتح حدودها وعلى ضمان إمكانية دخول السكان والسلع بسهولة إلى داخل القطاع كجزء من خطة انتعاش اقتصادي أوسع لمواجهة مخاوف مصر الأمنية.

من المهم أيضاً أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لضمان التزام حركة حماس والسلطة الفلسطينية بشروط اتفاق المصالحة وكذلك نجاح حكومة "التوافق الوطني" الراهنة. إن تسليم هذه الحكومة زمام أمور عملية إعادة الإعمار من شأنه أن يساعد على بناء قدراتها. ولكن، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الحوار المعمق بين الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني بشكل عام حول المواضيع الأساسية التي لم تُعالج بعد والتي تُعتبر ضرورية لاستدامة حكومة الوحدة وكذلك لدفع عجلة المصالحة السياسية إلى الأمام. وتتضمن هذه المواضيع الاختيار (أو إقامة علاقة توازن) بين المقاومة والمسار السياسي؛ توحيد القوات الأمنية، الاتفاق على طبيعة التنسيق مع إسرائيل، موقف منظمة التحرير الفلسطينية إزاء الإسلام السياسي الذي تنتهجه حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية والإصلاح الضروريين للمنظمة.

أخيراً، ثمة حاجة إلى إرساء آلية واضحة مبنية على أسس وقواعد صلبة تتيح للمنظمات والخبراء الفلسطينيين والدوليين تتبّع المساعدات الدولية والتي من شأنها تعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في ما يتعلق بالتنمية، وبقدر الإمكان، الحد من اعتمادهم على

<sup>22</sup> راجع "Three months, on, reconstruction has barely begun as winter arrives"، غزة أديت، أكسفام، ديسمبر 2014. <http://us7.cam>

[paign-archive1.com/?u=d7bf98037b5abfd4c69593c62&id=1efe40b2f9](http://paign-archive1.com/?u=d7bf98037b5abfd4c69593c62&id=1efe40b2f9)

حول المسائل الهامة الأخرى، مما قد يساهم في عملية حوار وطني أوسع.

وبغية الحصول على التزام المجتمع الدولي تجاه غزة بينما يتم تطوير أدق تفاصيل التنفيذ، سيكون من المفيد إنشاء صندوق ائتمان يكون مسؤولاً عن استلام وإدارة الهبات جميعها المراد منها إعادة إعمار غزة. يمكن أن يعتمد هذا الصندوق وأن تُسَلَّم إدارته إلى البنك الإسلامي للتنمية أو البنك الدولي (الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة صناديق مماثلة في أماكن أخرى حول العالم). ويتعين إنشاء حساب مصرفي منفصل لهذا الصندوق بعيداً عن ترتيبات ميزانية كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس وأن يشرف عليه مجلس إعادة إعمار غزة المقترح. وتسدّد النفقات العامة إلى السلطة الفلسطينية تعويضاً عن أي جهود إدارية قد تبذلها من أجل تسهيل عملية إعادة الإعمار.

إن استحداث صندوق مماثل سيضمن حفظ الموارد لمصلحة الشعب الفلسطيني بغض النظر عن معدل التقدم، الذي من المرجح أن يكون بطيئاً ما لم يطرأ تغيير جذري وكبير على موقف إسرائيل وربما مصر وما لم تدرك الجهتان أنّ أمنهما مرتبطٌ مباشرةً بتنمية قطاع غزة وازدهاره.

المساعدات الإنسانية. إن المساءلة أمام الشعب الفلسطيني يُعتبر المفتاح لنجاح أي جهود إعادة إعمار في غزة اليوم. يحتاج الناس إلى معرفة طبيعة الموارد الواردة والجهة التي ستديرها وطريقة إنفاقها.

مجلس تعاوني لإعادة إعمار قطاع غزة:

- استناداً إلى المناقشة أعلاه، من الواضح أن إدارة إعادة الإعمار بطريقة فعّالة، عادلة ومستدامة هو الجانب الذي يمثل التحدي الأكبر في وجه الفلسطينيين والمناحين على حد سواء. ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ولتحويل جهود إعادة الإعمار إلى أكثر من إعادة بناء ما تمّ تدميره بل وإعادة تأهيل الوحدة الفلسطينية التي يمكن أن تؤدي إلى محاولة إنعاش كاملة لعملية السلام وحلّ دائم للصراع واستقرار دائم، نقترح تأسيس هيئة تنسيقية وتمثيلية عليا تكون مسؤولة عن عملية إعادة إعمار غزة بالكامل. ويتوجب أن يترأس هذه الهيئة شخص مستقل تثق به كافة الجهات المعنية وأن تضمّ ممثلين عن الجهات الرئيسية ذات المصلحة، بمن فيها: السلطة الفلسطينية (حكومة الوحدة).

- ممثلون عن 4 أو 5 دول إقليمية (بما فيها مصر والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا) بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وسويسرا.

- ممثلون عن البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية

- ممثلون عن منظمات المجتمع المدني (ممثلان أو ثلاثة عن المجموعات غير السياسية)

- ممثلون عن الفصائل السياسية الفلسطينية الرئيسية في غزة، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وغيرها

- وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيكون مجلس إعادة إعمار غزة مسؤولاً عن تسهيل عملية إعادة إعمار غزة وإدارتها وكذلك مراقبة استيراد مواد البناء بهدف الحدّ من مخاوف إسرائيل من أن يؤدي التخفيف من التدابير المتخذة للسيطرة على الحدود إلى إعادة تسليح حركتي حماس والجهاد الإسلامي. سيكون من شأن المجلس أيضاً أن يضمن توزيع فوائد إعادة الإعمار بشفافية وبطريقة عادلة على سكان غزة استناداً إلى الحاجات القائمة فقط وليس إلى الولاءات السياسية لهذا الطرف أو ذاك. كما أن الحاجة إلى العمل حول الطاولة عينها ستؤدي من دون شكّ إلى مشاركة مختلف الفصائل الفلسطينية في إقامة حوار

## نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤامد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

## منشورات مركز بروكنجز الدوحة

---

2015

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار  
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية  
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات  
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014  
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط  
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا  
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟  
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟  
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس